www.daralthaqafa.com

قانون الأعمال الرقمية والتجارة الإلكترونية

شرح لأحكام قانون المعاملات الإلكترونية
وقانون حماية المستهلك
وقانون حماية البيانات الشخصية
والقوانين ذات الصلة

الدكتور
صابر محمد المزعل
رئيس قسم القانون الخاص
كلية الحقوق - جامعة آل البيت



دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

قانون الأعمال الرقمية والتجارة الإلكترونية

شرح لأحكام قانون المعاملات الإلكترونية
وقانون حماية المستهلك
وقانون حماية البيانات الشخصية
والقوانين ذات الصلة

www.daralthaqafa.com

346, 022
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2026/9/5916)
المؤلف: صابر محمد المزعل
الكتاب: قانون الأعمال الرقمية والتجارة الإلكترونية
الواصفات: التجارة الإلكترونية - حماية المستهلك - حماية البيانات - القانون
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-480-3

الطبعة الأولى 2027 م - 1448هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved Copyright ©

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية
مجمع محمد عربيات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962+) - موبايل: 9992616 79 (962+)

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

قانون الأعمال الرقمية والتجارة الإلكترونية

شرح لأحكام قانون المعاملات الإلكترونية
وقانون حماية المستهلك
وقانون حماية البيانات الشخصية
والقوانين ذات الصلة

الدكتور
صابر محمد المزعل
رئيس قسم القانون الخاص
كلية الحقوق - جامعة آل البيت

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
2027 م - 1448هـ

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 9

الفصل التمهيدي

ماهية التجارة الإلكترونية

المبحث الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية 17
المطلب الأول: تعريف التجارة الإلكترونية في القانون 17
المطلب الثاني: تعريف التجارة الإلكترونية في الفقه 20
المبحث الثاني: أشكال التجارة الإلكترونية 24
المطلب الأول: معاملات التجارة الإلكترونية بالنظر إلى طريقة التنفيذ 24
المطلب الثاني: معاملات التجارة الإلكترونية بالنظر إلى الأطراف 25
المطلب الثالث: معاملات التجارة الإلكترونية بالنظر إلى مكان إبرامها 26
المبحث الثالث: أهمية التجارة الإلكترونية 28
المطلب الأول: فوائد التجارة الإلكترونية 28
المطلب الثاني: مخاطر التجارة الإلكترونية 30
المبحث الرابع: التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية على المستوى الدولي 34
المطلب الأول: قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية 36
المطلب الثاني: قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية 39
المطلب الثالث: اتفاقية الخطابات الإلكترونية 40
المطلب الرابع: قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل 42

الفصل الأول

إبرام عقود التجارة الإلكترونية

المبحث الأول: ماهية عقود التجارة الإلكترونية 48
المطلب الأول: مفهوم عقود التجارة الإلكترونية 49

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: تعريف عقود التجارة الإلكترونية..... 50
الفرع الثاني: أطراف عقود التجارة الإلكترونية..... 54
المطلب الثاني: خصائص وأشكال عقود التجارة الإلكترونية..... 58
الفرع الأول: خصائص عقود التجارة الإلكترونية..... 58
الفرع الثاني: أشكال عقود التجارة الإلكترونية 64
المبحث الثاني: انعقاد عقود التجارة الإلكترونية 68
المطلب الأول: التعبير الإلكتروني عن الإرادة 68
الفرع الأول: التراضي الإلكتروني..... 70
الفرع الثاني: الوسائل الإلكترونية للتعبير عن الإرادة 84
الفرع الثالث: الأهلية القانونية للتعبير عن الإرادة..... 87
المطلب الثاني: إسناد رسائل المعلومات الإلكترونية للأطراف المتعاقدة..... 92
الفرع الأول: الحالات التي تعتبر فيها رسالة المعلومات صادرة عن المنشئ .. 93
الفرع الثاني: الحالات التي لا تعتبر فيها رسالة المعلومات صـادرة عـن المنشئ 97
الفرع الثالث: الإقرار باستلام رسالة المعلومات الإلكترونية 99
المطلب الثالث: زمان انعقاد العقد الإلكتروني ومكانه..... 102
الفرع الأول: زمان انعقاد العقد..... 103
الفرع الثاني: مكان انعقاد العقد 109
المطلب الرابع: دور الذكاء الاصطناعي في إبرام العقود الإلكترونية..... 112
الفرع الأول: إبرام العقود الإلكترونية "ذاتيًا" من خلال المنظومة الآلية... 114
الفرع الثاني: المسؤولية القانونية الناشئة عن إبرام العقود الإلكترونية ذاتيًا .. 122

الفصل الثاني

الآثار القانونية الناشئة عن إبرام عقود التجارة الإلكترونية

المبحث الأول: آثار عقود التجارة الإلكترونية بالنسبة للتاجر..... 133
المطلب الأول: الالتزام بحماية المستهلك الإلكتروني 134
الفرع الأول: حماية البيانات الشخصية للمستهلك الإلكتروني..... 138

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: حماية المستهلك الإلكتروني من الإعــلانات المضللة..... 142
الفرع الثالث: حماية المستهلك الإلكتروني من البنود التعسفية..... 147
المطلب الثاني: الالتزام بالتبصير 154
الفرع الأول: مفهوم الالتزام بالتبصير 154
الفرع الثاني: الأساس القانوني للالتزام بالتبصير 155
الفرع الثالث: مضمون الالتزام بالتبصير 158
المبحث الثاني: آثار عقد التجارة الإلكترونية بالنسبة للمستهلك الإلكتروني..... 162
المطلب الأول: حق المستهلك الإلكتروني في العدول 162
الفرع الأول: الأساس القانوني لحق العدول 164
الفرع الثاني: ضوابط استخدام المستهلك حق العدول..... 166
الفرع الثالث: الآثار القانونية المترتبة على العدول 169
الفرع الرابع: الحالات التي يمنع فيها استخدام الحق في العدول..... 171
المطلب الثاني: التزام المستهلك الإلكتروني بدفع الثمن 173
الفرع الأول: الدفع عن طريق الشيك الإلكتروني..... 177
الفرع الثاني: الدفع عن طريق التحويل الإلكتروني للأموال 183
الفرع الثالث: الدفع عن طريق البطاقات الإلكترونية 188
الفرع الرابع: الدفع عن طريق النقود الإلكترونية..... 192

الفصل الثالث

إثبات الالتزامات القانونية الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية

المبحث الأول: السجلات الإلكترونية 209
المطلب الأول: ماهية السجلات الإلكترونية 209
المطلب الثاني: شروط صحة الإثبات بالسجلات الإلكترونية 211
المبحث الثاني: التوقيع الإلكتروني 219
المطلب الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني..... 220
المطلب الثاني: أشكال التوقيع الإلكتروني..... 222
الفرع الأول: التوقيع الرقمي 222

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: التوقيع البيوميتري 225
الفرع الثالث: التوقيع بالقلم الإلكتروني 225
المطلب الثالث: أقسام التوقيع الإلكتروني 226
الفرع الأول: التوقيع الإلكتروني العادي 226
الفرع الثاني: التوقيع الإلكتروني المحمي 227
الفرع الثالث: التوقيع الإلكتروني الموثق 230
المبحث الثالث: التوثيق الإلكتروني 232
المطلب الأول: ماهية التوثيق الإلكتروني 233
المطلب الثاني: واجبات مقدم خدمات التوثيق الإلكتروني ومسؤولياته 236

المراجع 239

www.daralthaqafa.com

المقدمة

يتميز العالم في هذه المرحلة المتقدمة من مراحـل التطـور المـالي الإنسـاني بالديناميكية، فالعالم في هذه المرحلة عالم مرن وسريع التغير ويتسع للكافـة. ومما لا شك فيه أن هذا التطور الديناميكي المتسـارع الـذي يشـهده العـالم فـي الآونـة الأخيرة، ما هو إلا انعكاس حقيقـي وإيجـابي للتطـور الهائـل الـذي شـهده قطـاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعلى هدي ذلك، أمكن لنا القول بأن ظهور مفهـوم قـانون الأعمـال الرقميـة (Digital Business Law)[1]، كان نتيجة حتميـة ومنطقيـة لثـورة المعلوماتيـة التـي شهدها العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين، بعدما شهد العالم في مرحلة سابقة الثورة الصناعية، فالتجارة الإلكترونية ما هي إلا انعكاس طبيعي وإيجابي للاقتصادات التي باتت تعرف باقتصادات المعلوماتيـة (Informatics Economics) أو اقتصـادات المعرفة (Knowledge Economy)[2]، وهي الاقتصادات التي تشـكل فيهـا المعرفـة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال مكونًا رئيسًا في العملية الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

فقد شهد العالم في الآونة الأخيرة، تطوراً متسارعًا وكبيراً في مفهوم «اقتصاد المعلومات» تزامنًا مع الاعتماد الكبيـر علـى شـبكة الإنترنـت (Internet)، وظهـور التجارة الإلكترونية، والدفع الإلكترونـي، والتوقيـع الإلكترونـي. فبعـدما كـان رأس المال، والأرض، والعمالة، تشكل الأسس الثلاثة التي تقوم عليها عملية الإنتـاج فـي

(1) يتضمن هذا القانون إطاراً قانونيًا شاملًا لتنظيم كافة الأنشطة التجارية والمعاملات التي تتم عبر الإنترنت. بما فـي ذلك التجارة الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والدفع الإلكتروني. كما يضـمن هـذا القـانون الاعتـراف القـانوني بالمعاملات الرقمية، ويوفر الحماية القانونية للأطراف المتعاملة إلكترونيًا.

(2) يُعرف "اقتصاد المعرفة" على أنه: اقتصاد جديد له طابع خاص، حيث يستمد خصوصيته ليس فقط من اعتبـارات الحاضر والماضي وإنما أيضًا بما سيقوم به من دور في المستقبل. أنظر: د/ محسـن أحمـد الخضـيري: اقتصـاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 6. كما تعرف "اقتصادات المعرفـة" بأنهـا: مجموعـة مـن المعلومات الموجهة والمختبرة والتي تخدم موضوع معين تمت معالجتها وإثباتها وتعميمها وترقيمها، بحيـث نحصـل من تراكمية هذه المعلومات وخصوصيتها على معرفة متخصصة في موضوع معين، ومنها ظهرت النظم المبنية علـى قواعد المعرفة. أنظر: د/ جعفر حسن جاسم: مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية، عَمان، 2010، ص 21.

www.daralthaqafa.com

الاقتصاد القديم، أصبحت المعلومات والمعرفة والإبداع والاتصال، هي المكون الرئيس للاقتصاد الجديد[1].

وفي حقيقة الأمر، فإن فكرة التجارة الإلكترونية ترجع إلى عام 1960م، حيث بدأت ملامح هذه التجارة بالظهور من خلال شبكات الحاسب البدائية، وكانت تعتمد بشكلٍ أساس على البريد الإلكتروني، وتقتصر على الشركات الأمريكية العملاقة فقط، وقد شهدت التجارة الإلكترونية منذ ذلك الوقت تطورات طفيفة في الأدوات المستخدمة في تبادل البيانات، وتحويل الأموال. غير أن مصطلح التجارة الإلكترونية بمفهومها الحالي ظهر بالتزامن مع ظهور شبكة الإنترنت منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي بعدما أصبحت شبكة الإنترنت؛ والمعروفة بالشبكة العنكبوتية، الوسيلة الأمثل للاتصالات وتبادل المعلومات، فقد كان لهذه الشبكة بالغ الأثر في جعل العالم أشبه بقرية صغيرة، الأمر الذي أدى إلى بروز التجارة الإلكترونية وانتشارها بصورة كبيرة في مختلف دول العالم.

وبحسب الرأي الغالب في الفقه والقضاء فإن مدلول **«التجارة الإلكترونية»** لا يقتصر على عملية تبادل المنتجات والسلع والخدمات بين التجار والمستهلكين، بل يتسع ليشمل التبادل والتعاون التجاري في مختلف القطاعات بين الشركاء التجاريين من جهة، والعملاء والمستهلكين من جهةٍ أخرى. كما أن مفهوم التجارة الإلكترونية لا يقتصر على تبادل السلع والخدمات، بل يشمل ـ بالإضافة إلى ذلك ـ خدمة العملاء وعرض للمنتجات والخدمات وتسويقها، وإبرام عقود الشحن والتأمين، فضلاً عن نظم الدفع الإلكتروني المستخدمة في تسديد قيمة المشتريات والدفع بالالتزامات. بدوره يُعرف **«السوق الإلكتروني»** بأنه: سوق افتراضي يلتقي فيه التجار والبائعون مع العملاء والمستهلكين لتبادل السلع والخدمات عن طريق شبكة الإنترنت، دون اشتراط التلاقي المادي للأطراف المتعاقدة.

ومع تزايد نسبة الاعتماد على التجارة الإلكترونية في العديد من دول العالم المتقدم، ظهرت العديد من التحديات العملية في بعض الدول النامية، والمتمثلة بضعف البنية التحتية وشبكات المعلومات من جهة، والتحديات المتعلقة بالأمان والموثوقية وحماية المستهلكين من جهة أخرى.

(1) د/ جمال داود سليمان، اقتصاد المعرفة، ط1، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص5.

www.daralthaqafa.com

كما برزت العديد من الإشكاليات القانونية، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالأحكام القانونية لأبرام عقود التجارة الإلكترونية التي تنعقد في ظل فضاء افتراضي لا يجتمع فيه الأطراف المتعاقدة في مجلس عقد واحد، فيتبادل فيه الأطراف الايجاب والقبول ـ عن بعد ـ من خلال رسائل المعلومات الإلكترونية؛ أو فيما يتعلـق بقانونيـة وسـائل الدفع الإلكتروني التي يمكن للمستهلكين الاعتماد عليهـا للوفـاء بقيمـة المشـتريات والخدمات التي يحصلون عليها مـن التجـار ومـزودي الخـدمات، ومـدى فاعليتهـا وملاءمتها مع الطبيعة اللامادية لعقود التجارة الإلكترونية مـن جهـة، ومـدى تـوافر عنصري الأمان والسرية بهذه الوسائل من جهةٍ ثانية؛ أو فيما يتعلق بالقيمـة القانونيـة للمحررات الإلكترونية الناشئة عن تبادل رسائل المعلومات الإلكترونية بـين الأطـراف المتعاقدة، ومدى مقبوليتها في الإثبات.